



تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي في بنية التعليم العالي في العراق

اعداد

م. غيداء صادق سلمان الاسود

قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة الفلوجة

المستخلص

رصدت مؤشرات التنمية الشاملة العديد من المرتكزات التي تنشط دورها في النمو الاقتصادي يبرز على رأسها التعليم بكافة مدلولاته الإستراتيجية بعده الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية وأساس إستدامة الموارد البشرية للدول الساعية نحو التحول الرقمي من خلال الارتقاء بمستوى راسماله الفكري. وترتبط نظريات النمو الاقتصادي بين زيادة دخل الفرد بالتراكم الراسمالي والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي المعتمدة على العنصر البشري المهيأ لاستغلال إنجازات التطور المعرفي أفضل استغلال، إضافة الى تراكم المخزون المعرفي، كما ان التطور التكنولوجي جاء نتيجة لتطور معارف الانسان وقدراته وتنامي التقدم العلمي الذي تبرز فيه إمدادات التحول نحو رقمنة التعليم العالي. وبناء على ذلك يمكننا القول ان هناك ارتباط وثيق بين تطورات أساليب التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة والذي يدفع باتجاه زيادة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعول عليها اعدادات النمو الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الرقمية-الاقتصاد الرقمي-اقتصاد المعرفة-الفجوة الرقمية



Abstract

Indicators of comprehensive development have monitored many pillars that activate their role in economic growth, on top of which is education with all its strategic implications, after which the final goal of the economic development process and the basis for the sustainability of human resources for countries seeking digital transformation by raising the level of their intellectual capital. Theories of economic growth link the increase in per capita income. With capital accumulation, natural resources and technological progress based on the human element prepared to make the best use of the achievements of knowledge development, in addition to the accumulation of knowledge stock, and the technological development came as a result of the development of human knowledge and capabilities and the growth of scientific progress in which the supplies of transformation towards the digitization of higher education emerge. We can say that there is a close link between developments in education methods and the requirements of comprehensive development, which pushes towards increasing economic and social services on which economic growth settings depend in Iraq.

Keywords: digital technology, digital economy, knowledge economy, digital divide



المقدمة:

يمثل التعليم وظيفة أساسية تقدمها المؤسسات المعرفية وعلى رأسها التعليم العالي، ويمكننا القول بأنها ذات بعد مادي وأنساني عبر وجوب مشاركتها بالعملية الانتاجية وإيجاد أصول المعرفة التي تمكن من التعامل مع التطور التكنولوجي الحاصل في رأس المال البشري. لذا فالعملية تجسد الطابع المادي والمعرفي بشكل أساس يتماشى مع هامش النمو الاقتصادي. ولا بد من الإشارة الى ان مفهوم (المساهمة بتطوير التكنولوجيا الرقمية) تستند على مكونان أساسيان هما المعرفة والتغيير. اي ان التكنولوجيا تقوم على نتائج جدلية معينة قادرة على حل بعض المشاكل وإستكمال مهام محددة، وكل ذلك يندرج تحت مفهوم توظيف المعرفة لأستغلال الأصول الغير الملموسة التي تعبر عن المعارف والمهارات النظرية والعملية التي تستخدم لغرض تطوير الانتاج. وبما ان الحياة اليوم غدت أكثر ترتيباً وانتظاماً من السابق وبالوضع الذي يجيز لكل نشاط على اي مستوى ان يكون مؤطراً بعمل مؤسساتي لضمان الكفاءة والفاعلية لذلك تعهد مهمة رفع مستوى الرصيد المعرفي من المهارات والخبرات للافراد الى مؤسسات معرفية و وحدات العلمي والتطوير التكنولوجي داخل المؤسسات العاملة في مختلف النشاطات الاقتصادية التي لها دور فاعل على صعيد تطوير راس المال البشري وخصوصاً في الاقتصادات الكبيرة المتطورة بالإضافة لدور مؤسسات التعليم العالي التي يجب ان يقدم لها كل ميسرات الأداء المعرفي وبالذات بلدان التعثر التنموي، اذ لا بد لها من تلمس تغييرات طبيعة النشاط التنموي وفقاً لمخرجات التعليم العالي الذي يفترض ان يكون مهيناً لأداء دوره في النشاط الاقتصادي بشكل فاعل وكفؤ عبر التميز في إستقطاب المعرفة وتوطينها بما يؤمن تكوين راس مال بشري ذو طابع تنموي.

1- هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على ابرز التحديات التي تؤخر عملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي في بنية التعليم العالي العراقي بعده من مؤشرات التنمية المستدامة، وبيان الأهمية الاقتصادية للتعليم الرقمي ودوره في تكوين راس المال الفكري اضافة لدور الجامعة في ترسيخ وبناء العمل الرقمي.

2- مشكلة البحث: تواجه الجامعات العراقية العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تعثر مسيرتها التعليمية وفاعلية ادائها التنموي من خلال اداء دورها في خدمة المجتمع ومعالجة قضاياها الراهنة، الأمر الذي يحتم تبني مفاهيم جديدة واتباع مسارات حديثة حيث أنيطت اليها العديد من المسؤوليات تتخطى ادوارها التقليدية الى أدوار أكثر تطلعاً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



3-فرضية البحث: للجامعة دور أساسي في تيسير سبل التحول نحو المجتمع الرقمي من خلال مخرجاتها العلمية. وان هناك علاقة وطيدة تربط بين أسلوب التحصين المعرفي للطالب الجامعي وبين فرص التحول نحو المجتمع الرقمي في حال تشتت التحديات القائمة خلال المسيرة التعليمية .

4-اهمية البحث: تبرز اهمية البحث في محاولته الكشف عن المكاييزات الجوهرية للاتجاه الرقمي داخل الجامعات العراقية على وجه الخصوص واثره في تحقيق مؤشرات التنمية الشاملة، واهمية الرقمنة كمدخل تنموي فرضته الحاجة لضمان بناء كوادر بشرية مبادرة وفاعلة عند العمل على اعادة بناء الاقتصاد والتحولت الجذرية.

اولاً: الأهمية الاقتصادية للتعليم الرقمي

وفرت ثورة المعلومات والاتصالات القدرة على تغيير عالم التعليم والتدريب والمعرفة من حيث كم التعليم ونوعيته وموقعه المكاني في الحقبة الرقمية، ومن المؤكد ان التأثيرات لن تكون على نفس المستوى في كل مكان وكل الظروف. فالاختلاف المائل في طبيعة المؤسسات التعليمية وكذلك السياسات الحكومية ونظام الانفاق والبنى التحتية التي تشكل مجموعة العوامل الدافعة نحو التحول الرقمي، فالتقنيات الحديثة قادرة على تغيير الأطر المؤسسية والتنظيمية متجاوزة نقاط تحدياتها. والنهوض والتحرر من عقبات التعليم التقليدي والتأهل لأداء الانماط الجديدة منه هو السبيل لمضاعفة المخرجات الواعدة في النظام التعليمي الذي يمكن تعريفه على انه الاسلوب الذي يضمن تحقيق سلسلة من التغيرات البنوية والتقدم المجتمعي والثورة التكنولوجية المعرفية -الرقمية . وتتفرد أهمية تحليل عوائد التعليم الرقمي من أهمية مفهوم (المعلومات والاتصالات الشبكية) ومن أهمية التعليم بحد ذاته، اذ تتبارى الدول المتطورة في أسلوب ترصينه وربطه بمستوى التطور الفكري للفرد والمجتمع لما له من منافع يصعب قياسها ويتجلى ذلك من خلال:-

1- الاستثمار في التعليم المتحول من الاستثمارات التقليدية لكونه يمثل استثماراً حديثاً يُضمن مردوده بصورة اكبر من نشاط القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وهنا لا بد من تحليل عوائد التعليم الرقمي من خلال المنافع والمزايا المتحققة والتي تنعكس أثارها على الفرد والمجتمع وتتبلور هذه المنافع بشكل ايرادات الاستثمار في التعليم، ويمكن تشخيص هذه العوائد باستخدام معايير اقتصادية معينة لتقدير حجم المنافع مقارنة بتكاليفها، ويعد معيار (الكلفة-المنفعة Cost-Benefit Standard) من المعايير التي يمكن الركون اليها لتقدير العوائد الاقتصادية المتحققة من التعليم



الرقمي، كما ويقصد بالعائد الاقتصادي :مقدار الدخل الذي يولده الاستثمار طوال فترة حياته الانتاجية ، غير ان هناك ابعاد كمية ونوعية للعنصر البشري تشمل الاولى التي يمكن قياسها على الأجر والحوافز اما الأبعاد النوعية فيصعب قياسها بشكل مباشر كالمهارة والمعرفة والخبرة التي تؤثر في قدرات الافراد وتعمل على زيادة الانتاجية وكسب عوائد إضافية، حيث يعد الانفاق على التعليم استثماراً في راس المال البشري تتمثل كلفته بالانفاق على التعليم إضافة لكلفة الفرصة البديلة لقاء التمتع بزيادات مرتقبة بالعوائد مستقبلاً. وينعكس ذلك من خلال مستوى التوظيف الذي يحصل عليه الخريجين والأجر والرواتب التي يحصلون عليها .

ثانياً: دور التحول الرقمي في النظام التعليمي

ترتكز جدلية التنمية المستدامة على جملة المدخلات التكنولوجية التي ترفع من أهمية التكنولوجيا الرقمية في أساليب ونظم و فلسفة التعليم العالي، حيث تنصب على تأثير التغيير التكنولوجي على عمليات الادارة والتمويل والسياسات التعليمية وأساليب التوجيه في سوق العمل المتجه نحو الاقتصاد الحر، حيث تنتقل تكنولوجيات الأتصال والمعلوماتية الرقمية الى داخل المنظومة التعليمية في كل دول العالم ضمن أطار مرحلة انتقالية توجيهية تفرض الانتقال من عصر الرتابة والتقليدية الى عصر ثوري تنقلب فيه جميع المؤثرات ليعاد تشكيل جميع الاتساقات الاقتصادية والاجتماعية ضمن تشكيل أكثر ريادة. وكان من أبرز تداعيات ثورة تكنولوجيا المعلومات على ثقافة التعليم الضمور المتسارع لدور الطالب التقليدي وأساليب التعليم التقليدية المنقادة الى السلطة الفوقية للاستاذ والكتاب المنهجي والمفردات المتهاكة ونهاية حالة النمطية والسكون الذي يحجر التفكير العلمي والمنطق وأسلوب التواصل العلمي والتفكير التحليلي فضلاً عن التفكير المبادر الابداعي [الزبيدي، 2019:41].

وهذه التطورات تستوجب توفر مبادرات ريادة عالية وأستقلالية عالية وتحمل المسؤولية وأطلاق للطاقة الذهنية في أعمال الاستكشاف والتحري والتحليل والتدرب على حسن إالانجاز في مكونات المأثر والمواقع العلمية والتمتع بمهارات التعلم الذاتي والتعلم التفاعلي .وتيسير شبكات الانترنت للتعلم المعاصر لفرص التمتع بصورة تحليلية وتوليفية شمولية في مواقع الفكر الانساني في جميع بقاع العالم من خلال الروابط المنطقية ومنهجيات العرض ودقة التعبير بمختلف الاختصاصات ،كما يضمن التحول من مجتمع يقوم على الملموسات والماديات الى مجتمع قائم على مصدر قيمه غير مادية(اللاملموس) اي مجتمع معلوماتي ،ذهني يستوعب مرونة التكيف مع أشكال ومهارات الانتاج العقلي الحديثة.



ويتميز الدور الاساسي لمجتمع المعرفة والمعلوماتية (مابعد الصناعي)بتسارع الاختراعات وتطوير التقانات العلمية التي تثري الاجيال الحالية وتبتدئ مرحلة الانتقال من التعليم الكلاسيكي الى التعليم الرقمي وفي ظل هذه الرؤية تتجه مؤسسات التعليم الى بناء نموذج علمي الكتروني تسوده لغة الارقام والرموز الغير مألوفة من حيث الهيكله والتنظيم والسيير. فنحن اذاً في مجال تغييب الجامعة التقليدية وقاعاتها المغلقة وآساتذتها وتخصصاتها المتقادمة ومناهجها الغير تفاعلية والمقتصرة على الأدبيات المكتوبة وبعض الأجهزة الايضاحية التقليدية..الخ.

ان الانتشار الواسع لهذا النمط من المؤسسات التعليمية المتفاعلة مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصدد تحديد إتجاهات مستقبلية أكثر تفاعلاً للطلاب مع المنظومة التعليمية من خلال:

- 1- الفرص المتشعبة للتعليم المفتوح عن بعد
- 2- إغتمام ملكات ومهارات تعليمية ذاتية التوجيه
- 3- تطوير نظم الأنضباط الاكاديمي والاستخدام المتزايد للوسائط الالكترونية في التعليم والادارة التعليمية
- 4-سرعة الاستجابة التعليمية، بما يضمن إتاحة برامج ووسائل وهيئات تدريس لمواجهة إحتياجات الباحثين والمتدربين.
- 5- إتاحة فرص التواصل العلمي والمعرفي بين الكوادر التدريسية والطلاب

ثالثاً: دور الجامعة في ترسيخ العمل الرقمي

1- مفهوم الجامعة: يقصد بالجامعة مكان تجمع المعارف والخبرات اي المؤسسة المسؤولة عن توفير سبل التعليم العالي بكل صنوفه. ويذهب بعض المفكرين الى تعريفها بانها إحدى المؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية. فهي بمثابة منظمات معقدة ومتغيرو بصورة مستمرة مع طبيعة المجتمع [الحجيلان، 2010: 1] وبالنظر لكونها فضاءً رحباً للتكوين والبحث العلمي فان مسؤوليتها لا تقتصر على تلقين الطلبة بل لابد لها من خلق مسارات العمل المبدع والاداء التطبيقي على هدى تصورات عقلانية ومعرفية. كما ان مرحلة الجامعة يُعد الطالب فيها راس المال الحقيقي للمجتمع وأساس تحريك عملية التنمية والمسار الذي تقوم عليه فرص التحول نحو العمل الرقمي. اي الأساس في تطوير وإنشاء المشاريع التنموية [دراجي، 2019: 13].

2- أهمية التعليم الرقمي في الجامعة: لابد من ربط عملية النمو الاقتصادي بمعايير التكوين الجامعي من خلال بناء رأس مال بشري يتصف بالمهارات والقدرات العلمية ،وهذا ما أكده العالم الاقتصادي (آدم سمث) على دور التعلم في أكتساب الافراد القدرات الفذة أثناء تكوينهم ،اذ يعد



التكوين الذي لا ينتج عنه إبداع فكري لاقية له. فالمؤسسات التعليمية إذا لها دور كبير في ترسيخ الحس التكنولوجي وفق أسس رقمية وبالتالي تتجلى مكانتها في تحقيق التنمية الشاملة بزيادة امتلاك الخريجين لأفكار واستثمارات ذات طابع تكنولوجي تخدم المجتمع وتسهم في التغلب على مشكلة البطالة والعوز، لذلك لجأت العديد من دول العالم الى اعتماد أحدث أساليب التعليم الرقمي لما له من دور باغناء الريادة والدفع نحو الاعمال الابتكارية. كما ان التعليم وفقاً لتصميمات رقمية يعد خطوة أساسية لغرس روح المبادرة والتواصل بما يضمن صناعة قادة المستقبل وتحمل اعباء النمو الاقتصادي ويسهم في زيادة فرص اغتنام الثروات. ولذا يمكننا القول ان الفجوة الرقمية بالرغم من محدوديتها في العالم العربي بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة الا انها تتناقص بشكل اكبر مما توقعه الكثير من الباحثين في الشأن العربي لاختلاف وفرة انواع البيانات الضخمة، فالبلدان التي تتعرض لأكبر عدد من الاختراقات للهواتف والانترنت تنتج أكبر عدد من النماذج التصميمية من خلال معلومات طلبة الجامعات وهذه القدرات يجب استخدامها في بناء السياسات القائمة على المعارف الايجابية من أجل تقليص الفجوة الرقمية. وللجامعة دور في توفير فرص التواصل الفكري حول الاهتمامات التنموية وإتاحة منابر ومنصات واسعة للنقاش والحوار مع تطور تقنيات (الويب Web) وقد كانت التكنولوجيا الرقمية بحكم دورها الداعم للابتكار الاجتماعي سبباً في تحقيق الابتكارات والابداعات وإتاحة فرص خلق منتجات ابداعية.

رابعاً: واقع مؤسسات التعليم العالي في العراق وتحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي:

بلغ عدد الجامعات العراقية لعام 2018 (36) جامعة صُنفت ضمن المراتب المتدنية دولياً بسبب ضعف ادائها الاكاديمي وقدرتها التنافسية مقابل الزيادات المتتالية في اعداد الطلاب وعوز النظم الحديثة في التعليم والمناهج الدراسية وعدم إمكانيتها تطبيق المعايير العالمية لتصميم الجامعات المنتجة، وضعف ارتباطها بالجامعات الاجنبية وبأساليب التدريب الحديث ومحدودية آليات الحكومة الادارية والالكترونية وخدمات المكتبة الاراضية [وزارة التخطيط، 2020: 221] في الوقت الذي يفرض تعظيم المردود المعرفي الى الإستناد على بنية تمويلية وتشريعية غير قليلة لرفع كفاءة الإداء الابتكاري وتعزيز الروابط بين التكنولوجيا الرقمية والحاجات التنموية عبر تطوير الجامعات ومناهج البحث العلمي التقليدية، اذ تصدر العراق قائمة الدول المستوردة للتكنولوجيا وضآلة فرص الاستثمار في هذا القطاع بسبب طول فترة تردي الوضع الأمني وتداعياته على مجمل القطاعات الاقتصادية وهذا يدفعنا لتوصيف موقعه في دليل اقتصاد المعرفة عالمياً مقارنة ببعض الدول المتقدمة. فقد بين تقرير المعرفة العربي لعام 2016 وضع مؤشرات التنافسية والتطوير والابداع، ان العراق قد حقق مانسبته (0.35) ومؤشر الاداء التنظيمي للموارد البشرية (0.20) وبين التقرير



غياب العراق في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة ببنية الاقتصاد [تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2016: 17].

ولم يشهد البحث العلمي حالة ترصين مستواه العلمي بقصد تطوير المستوى الأكاديمي إذ شهد العراق بعد عام 2004 خروجه من العزلة البحثية وبالرغم من خطط الإصلاح التي سعت وزارة التعليم العالي الى تطبيقها في بنية المؤسسات التعليمية الا انها لم تشهد تطوراً ملموساً في مساراتها التكوينية ناهيك عن ما أحدثته تعليمات الترقيات العلمية رقم (167) لسنة 2017 من تحولات جذرية في اتجاهات النشر العلمي في مستوعبات scopus ومعاملتها التفضيلية في الترقية العلمية التي اضحت بموجبها عملية روتينية تقوم على جمع النقاط مما ادى الى تراجع دور المجالات المحلية والى تعرض الاساتذة الى حالات الغش والنشر في المجالات المفترسة فضلاً عن تكاليف النشر الباهض واستغلال الوسطاء. ويبين الجدول (1) حالة تطور اعداد البحوث العلمية المنشورة في قاعدة scopus التي تعد قاعدة البيانات الأكبر عالمياً للبحوث العلمية للمدة 2010-2020.

الجدول (1)

اعداد البحوث المنشورة في قاعدة scopus في العراق للمدة 2010-2020

اعداد البحوث	السنة	اعداد البحوث	السنة
3169	2016	838	2010
4403	2017	1118	2011
8811	2018	1403	2012
13277	2019	1751	2013
57370	2020	2034	2014
		2183	2015

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطوير، بيانات متفرقة.

يشخص الجدول (1) حالة تنامي اعداد البحوث المنشورة ضمن قاعدة scopus اذ بلغت (838) بحث عام 2010 ثم ارتفع الى (1118) بحث عام 2011 بمعدل زيادة قدره (67.46) مرة قياساً بعدد البحوث المنشورة في عام 2020 البالغة (57370) بحث، ويشير هذا التزايد الى زيادة الوعي باهمية البحث العلمي والتطوير الأكاديمي وزيادة الاهتمام بالنشر العالمي ودور المجالات في نشر المعارف والعلوم التي يتمتع بها الباحث العراقي. وان (41.6%) من البحوث المنشورة في هذه المجالات تنصدر الربع الاول والثاني من تسلسل المجالات. وبالرغم من ذلك يشهد مجال البحث والتطوير عدة معوقات اهمها ضآلة نسبة الانفاق على البحث والتطوير اذ انفقت الحكومة ما يقارب (0.05%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 وتبدو هذه النسبة ضئيلة مقارنة بما تتفقه الدول المتطورة



مثل سنغافورة إذ بلغ عدد البحوث المنشورة ضمن المستوعبات العالمية لعام 2020 (11998.22) بحث ادراكاً منها بأهمية البحث والتطوير وما يحققه من مردودات تنمويه واعدة. كما لم يشهد الانفاق على التعليم في العراق تنامياً ملموساً نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020 وهذا ما بينه الجدول (2) .

الجدول (2)

نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020

الانفاق على التعليم العالي (% من GDP)	معدل النمو	الانفاق على التعليم بالاسعار الثابتة (2007=100)	السنة
3.39	-	1408.89	2004
2.15	38.24-	870.03	2005
2.15	18.06	1027.19	2006
2.45	15.61	1187.63	2007
3.15	37.08	1628.04	2008
4.03	35.52	2206.35	2009
4.08	6.88	2358.27	2010
4.28	15.50	2723.93	2011
3.36	11.69-	2405.25	2012
3.51	12.19	2698.46	2013
3.64	4.80	2828.22	2014
4.62	30.29	3685.08	2015
4.91	21.12	4463.51	2016
4.60	10.01-	4016.55	2017
4.29	7.46-	3716.85	2018
4.11	2.73-	3615.22	2019
4.25	2.86	3718.62	2020

المصدر: عبيد، مروان شاكور، تحليل مؤشرات راس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد 12، 2020، ص 49- تم استخراج معدل النمو من قبل الباحثة.

من الجدول (2) يمكن ان نشخص حالة تراجع حصة التعليم من الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2020) إذ بلغت في عام 2004 نسبة (3.39%) من الناتج المحلي الاجمالي وتراجعت حصتها في عامي 2005 و 2006 الى نسبة (2.15%) وبنفس المعدل للإشارة الى إستقرار النسبة على نفس المعدل، ومن ثم حققت ارتفاعاً في عام 2012 بلغت نسبته (3.36%) واستمر الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ليسجل أعلى معدل حققه الانفاق على التعليم العالي بنسبة



بلغت (4.91%) في عام 2016 وبمعدل نمو (21.12%) ومالبت ان انخفضت الى (2.29%) للعام 2018 بمعدل نمو بلغ (-7.46%) ويعزى سبب هذا الانخفاض الى ضآلة تخصيصات قطاع التعليم من الموازنة التي ترفد بنودها من العوائد النفطية. وهذا يقودنا الى نتيجة مفادها ان الانفاق على التعليم مرتبط بحجم العوائد النفطية ولم تخصص له ميزانية مستقلة لأهمية دوره في عملية التنمية المستدامة وفي رفد النشاط الاقتصادي بكوادر قادرة على تقليص الفجوة الرقمية التي يشهدها العراق، ثم استمرت حالة الانخفاض خلال عامي (2019-2020) لتبلغ نسبة (4.11) و (4.25) بمعدلي نمو (-2.73% و 2.86%) على التوالي ويعود سبب هذا الانخفاض الى تحول وجهة الانفاق على مستلزمات مواجهة جائحة COVID-19) وسبل مكافحتها، مما يمثل عجزاً مستديماً نتيجة النمو المتسارع في عدد الطلاب.

ومن جهة اخرى ساهمت نواحي اخرى في تقويض الاتجاه نحو الرقمنة في المؤسسات التعليمية منها:

- الكفاءة: وتشير الى مستوى الكفاءات الاكاديمية العاملة في بعض الجامعات. اذ لا يزالون يؤمنون بعدم جدوى التحول الرقمي واهمية الاسلوب التقليدي في التعليم.
 - المحيط الاجتماعي: ويعبر عن مدى استيعاب الطالب للضغوطات الاجتماعية وغيرها من المعتقدات ذات الصلة بسلوكه تجاه التحول نحو الرقمنة.
 - شخصية الطالب: وتشير الى طابع الفرد من التغييرات الحياتية والتراكيب الوراثية والفيزيولوجية وموقفه من الحداثة والتغيير.
 - غياب التنسيق بين المراكز البحثية والجامعات وبين المبادرات التنموية لآيجاد مسارات تطوير التنمية المستدامة فضلاً عن نقص الخبرات المحلية في عملية الترويج للاستثمارات التكنولوجية الرقمية وخاصة خبرات القطاع الخاص وغياب دوره في هذا المجال الحيوي وفي عملية التسويق المعرفي.
- تعد هذه الفقرات ابرز التحديات التي تواجه بنية التعليم العالي في العراق وتؤخر فرص اللحاق بنواصي الاقتصاد الرقمي وعملية رقمنة اساليب التعليم في المؤسسات التعليمية في العراق مما يوجه ضرورة الاسراع بتبني استراتيجيات أكثر فاعلية والاستفادة من تجارب الدول السبّاقة في هذا المجال كسنغافورة وماليزيا وألمانيا وغيرها من الدول ذات التجارب الرائدة في مجال التحول نحو رقمنة التعليم .



الاستنتاجات:

- 1- تعد مرحلة التحول نحو رقمنة بنية التعليم العالي، احد مؤشرات الاقتصاد الرقمي وذات مردود غير قابل للقياس في الاقتصاد القومي، ومن مصادر توليد الثروة المعرفية.
- 2- اوضحت مستلزمات التحول نحو الرقمنة مطلباً ثورياً لكل المؤسسات التعليمية في العالم
- 3- يبين مؤشر التعليم العالي في العراق انه قد حقق (23%) مما يؤشر على تدني مؤشر التعليم العالي مقارنة مع نظم التعليم العالمية. اما فيما يخص المحاور الرئيسية لمؤشر التعليم العالي فنجد ان مؤشر عمليات التعليم العالي قد بلغت (60%).
- 4- انخفاض نسبة الانفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي (4.25%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020 بعد ان كانت (4.91%) عام 2016.
- 5- ضعف دور مؤسسات التعليم العالي في المساهمة في بناء أسس الاقتصاد الرقمي ومؤشراته التنموية، ويعزى سبب ذلك الى ضعف مؤشر الابداع والابتكار في مخرجات البحث العلمي.
- 6- عدم الموائمة بين عدد البحوث والمقالات العلمية المنجزة وحجم المشاكل الواقعية المتفشية وتراجع عملية الانتاج في بنية الاقتصاد العراقي.

التوصيات:

- 1- نشر ثقافة العمل الرقمي لأدراك أهميتها في تحقيق التطور والنمو المعرفي.
- 2- توفير فرص التعليم المكثف للجميع وبما يكفل القدرة على الابتكار واستخدام التكنولوجيا وخلق بيئة ملائمة للاستثمار براس المال البشري والتعلم التكنولوجي.
- 3- زيادة تخصيصات الموازنة لدعم المؤسسات التعليمية بمعزل عن الإيرادات النفطية التي تعاني من التذبذب باتجاه الارتفاع والانخفاض مما يؤثر فرص تنامي التكوين الجامعي بما يحقق اهداف التنمية المستدامة.
- 4- الحث على برامج التوأمة بين الجامعات العراقية والاجنبية المشهود برصانتها العلمية مما يفعل فرص التواصل العلمي والمعرفي بين الجامعات.
- 5- حث الطلبة النابغين والمبدعين على العمل في القطاعات الانتاجية التي تعاني من تراجع مستويات الانتاج فيها.



6-حث الطلاب على تفعيل استخدام المكتبات الافتراضية والمواقع العلمية للاستفادة من مكنوناتهم المعرفية بما يعزز من الروعة المعرفية في البلد.

المصادر:

- 1- وناس، المصنف، مجتمع المعرفة والاعلام العربي، العدد 4، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009
- 2- الحجيلان، ناصر، الجامعة، مقالة منشورة في جريدة الرياض، العدد 15273، 2010، الرياض
- 3- دراجي، فوزية، تصور الطلبة الجامعيين للثقافة المقاولاتية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة 8 ماي، الجزائر، 2019
- 4- وزارة التخطيط، الخطة التنموية الوطنية، 2020
- 5- تقرير مؤشر المعرفة العربي، الامارات، 2016
- 6- عبيد، مروان شاكر، تحليل مؤشرات راس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 12، 2020
- 7- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطوير، بيانات متفرقة
- 8- الزبيدي، احسان عبد الكريم، تحديات سياسات الاستثمار في إستيعاب تكنولوجيا المعلومات للاندماج في اقتصاد المعرفة (العراق حالة دراسية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، 2019.